فليستر ها بستره الله عليه الحديث والسارق يجب عليه ايصال المال
لا الاقرار بالسرقة وتافيهما ما لو تعذر اجراء على الاصر ار على القبيح
كقتل المرتد والمحارب في قتال الكفار والبغاة والممتنع عن الزكاة
وقتال الممتنعين عن اقامة شعاير الاسلام الظاهرة كالاذان وزياره
النبي والائمة عليهم السلام ومنه زجر الدفع كالمتطلع الى حرم الغير
وضرب الناشز وتاديب الصبي والمجنون وان لم ياثما وحبس الممتنع عن الحق ومنه
تحريم المطلقة ثلثا والملاعنة زجرا عن ارتكاب مثله فايدة
الزواجر منها ما وضع على مقاطع اسبابها كالكفارات الواجبة في الظهار
والافطار والقتل العمد والخطاء ان جعلناها زواجر اذ لا اثم فيه وسمط
ما وضع على غيره اما على الحاكم كحد الزناة والسرقة والمحاربة والشرب والتعزير
لحق الله تعالى والحد للادمي والتعزير له ان طلبها من الحاكم وسمط
ما يجب بسببه بين فعله وتركه كالقصاص وقولهم وجب عليه القصاص
والحد والتعزير مجاز عن وجوب اقامة ذلك عليه او عن وجوب تمكينه من
اقامة ذلك عليه لا انه يجب عليه فعله بنفسه تنبيه وتركت
الشي جايز اجراء كما يقال في سجود السهو فانه مع جبره لنقص الصلاة
يزجر الشيطان عن الوسوسة لقول النبي صلوا كما رايتموني اصلي وكما رايتموني
للشيطان وكذا كفارة الظهار والصوم والافساد وقتل العمد ما كفارة
الخطا فانها تزجر خصوصا عن الاخوة الناشيء من فعل العمد في العبادات
الا في بعض المواضع القابلة للنيابة كالاستنابة في الطواف الرمي
والذبح

والدرك الاتان تقول هذه عبادات مستقلة بغير يتاتي النايب على ما
سعى المنوب من الطريق ولكن السعي ليس عبادة مقصوده انما هو
وسيلة الى المقصود وفي الفقيه ان حج رنا للامام الثاني النيابة عن اباه
الهول وحمله في الخطبة والاذان والاقامة واما العقود فلا نيابة فيها
ولو مات البايع قبل القبول فليس للمشتري القبول لحضر الوارث ولكن
الخيار لما ورث شبه بنا الوارث على خيار الميت من خليفته فايدة
الاصل عدم تحمل الانسان عن غيره ما لم ياذن له الا في مواضع التحمل
الولي يقضي الميت قضا الصلوة والصيام والمعتكاف ب تحمل الامام
القراءة عن المأموم مطلقا وعند بعض العامة اذا ادركه راكعا
وتحمله سجود السهو عن المأمومين في وجه ج تحمل الغارم اصلاح
ذات البين لذا تصرف اليه الزكاة د التحمل في زكاة الفطرة عن الزوجة
والاصح النفقة والمملوك بناء على ما لا قاه الزوجة لهما اوكلا والتحمل عنهم
بعده وبعد العبد والغريب والزوجة المعسرة لانهم لو تحرروا عن
النفقة لما وجبت عليهم فكيف يتحمل ما لم يجب ويمكن نفي التحمل مطلقا
بالحاطة المنفق الى اصل عدم التقدير واذا قلنا بالتحمل فهو كالضمان
الثاني يطالبه المتحمل عنه بحال وسقط عن ذلك الصوم
لو اعسر الزوج والزوجة موسرة او سيد الامة المزوجة موسر وعلى التحمل
يجب على الزوجة والسيد م لو اخرج الذي وجب تحمله عن نفسه
ز في الكافي اذا غالى المسلمين ع اذا البر الغوني بعد الهلال قبل الخراج

Copyright © King Saud University